العرب
الأربعاء 2020/05/20
السنة 42 العدد 11708

برنامج صندوق النقد بعيد عن تحقيق أهداف لبنان المالية

هيمنة حزب الله تبدد إمكانية تنفيذ الحكومة لمسار الإصلاح وفق قواعد شفافة

بدد تشاؤم المحللين بشأن برنامج إنقاذ صندوق النقد الدولي فكرة إمكانية تحقيق الحكومة اللبنانية لأهداف خطط الإصلاح لإنعاش اقتصاد الدولة، التي تكافح منذ سنوات دون جدوى لمعالجة الاختلالات المزمنة بسبب المحسوبية والفساد، حيث لم تتطرق الخطة للمجالات المفروض أن تشملها الحوكمة، كما أنها لا تشترط إنهاء المحاصصة بين القوى السياسية.

بيروت - تقدم الخطة التي يتفاوض عليها لبنان مع صندوق النقد الدولي لانتشاله من عثراته تشخيصا متقنا للخسائر الهائلة للدولة المفلسة، لكنها لا تلزمها بالإصلاحات الجذرية، التي تعد عنصرا أساسيا لاتفاق مالي سيتم الاتفاق عليه.

ويقول مسؤولون واقتصاديون ودبلوماسيون إن خطة الإنقاذ، التي وافقت عليها الحكومة في أبريل الماضي بعد أشهر من الشد والجذب، هي أوفى شرح للكيفية التي وصل بها لبنان إلى ما تراكم عليه من ديون تعادل حجم اقتصاده عدة مرات.

> الكهرباء والاتصالات والجمارك والموانئ ومعاشات التقاعد وأجور موظفي الدولة يفترض أن تكون هدفا للإصلاح

غير أن مصادر مطلعة على المحادثات مع صندوق النقد تؤكد لوكالة رويترز أن الخطة لم ترسم خارطة طريق واضحة لإصلاح النظام الطائفي المعمول به في الدولة والقطاع العام الذي تعرض للنهب على مر العقود على أيدي مراكز القوى وأمراء الحرب السابقين الذين هيمنوا على النظام السياسي الطائفي في البلاد ودفعوا بها إلى الأزمة.

ويعتقد هؤلاء أن النخبة السياسية ستتحاشى تنفيذ إصلاحات حقيقية مثلما حدث في أربع جولات سابقة من المساعدات والقروض الميسرة منذ وضعت الحرب الأهلية أوزارها وأنهم يقدرون مدى الحزم الذي سيضغط به الصندوق لإحداث تغييرات عميقة قبل الموافقة على مد يد العون.

وقال ناصر السعيدي، الذي سبق أن شغل منصبي وزير الاقتصاد ونائب حاكم مصرف لبنان المركزي، "يحاولون تقديم خطة يقتنع بها الصندوق والمجتمع الدولي والدائنون دون معالجة حقيقية للمشاكل الأعمق في البلاد وهي الإصلاحات".

ويضيف كميل أبوسليمان المحامي المتخصص في الشؤون المالية الدولية والذي استقال من منصبه الوزاري في الحكومة السابقة بسبب التقاعس عن الإصلاح "المخطط الحالي خفيف للغاية في ما يتعلق بإصلاحات القطاع الخاص".

والخسائر الواردة في الوثيقة الحكومية مروعة إذ تقدر الدين السيادي الإجمالي بنحو 90 مليار دولار، أي 176 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو من أعلى معدلات الدين في العالم.

كما تقدر خسائر القطاع المصرفي بمبلغ 83 مليار دولار والخسائر غير المحققة للمركزي بأكثر من 40 مليار دولار.

والعبء المترتب على هذه الأرقام يتزايد مع شلل الاقتصاد، إذ انكمش بنسبة 6.9 في المئة في العام الماضي، وفقا لبيانات الحكومة، ويتوقع أن ينكمش بنحو 13.8 في المئة هذا العام تحت وطأة التداعيات الاقتصادية لجائحة فايروس كورونا.

ويقول مسؤول رفيع بالحكومة إن الاتفاق مع الصندوق تم إنجازه بنسبة 70 في المئة، غير أن بعض العالمين بسير المحادثات غير مقتنعين بذلك ويتنبأون بمفاوضات شاقة.

ورغم أن حكومة حسان دياب احترمت الخبراء التكنوقراط، فإنها تخضع لنفوذ القيادات الطائفية بالقدر نفسه، الذي كانت تخضع به لها الحكومة السابقة التي أسقطتها احتجاجات شعبية على الفساد.

وفي الأسبوع الماضي، دفعت الحكومة بفريق لإجراء مباحثات مع صندوق النقد تألف من مندوبين يمثلون الرئاسة ووزارة المالية والمركزي ورئاسة الوزراء.

وتقول المصادر إن الخطة تتركز بشكل طاغ على البنوك والمركزي والتي شاركت معا في إقراض لبنان ما يزيد على 70 في المئة من إجمالي الودائع في النظام المصرفي لدولة عاجزة عن سداد التزاماتها بأسعار فائدة متصاعدة مبالغ فيها من إعداد حاكم مصرف لبنان رياض سلامة.

غير أن البنوك لم تكن وحدها مسؤولة عن الهدر المدمر والنهب والتعيينات على أسس غير سليمة في القطاع العام، وكلها أمور لا تتطرق إليها الخطة، التي تأتي في 53 صفحة.

ويؤكد اقتصاديون إن أي خطة إنقاذ يجب أن ترسل مؤشرات قوية بالتغيير، وكما قال مسؤول فالخطة "لا تتعلق فقط باستهداف البنوك" أو عملية انتقائية لاستهداف الثروة غير المشروعة لقلة من الناس يمثلون خصوم الائتلاف الذي يدعم الحكومة ويهيمن عليه حزب الله.

وتهدف الحكومة لتقليص حجم القطاع المصرفي عبر عمليات دمج واستحواذ وإغلاق ورفع رأس المال وخفض قيمة ودائع كبار المودعين وكذلك تحويل ما تم تحصيله من توزيعات مالية وإيرادات الفائدة في السنوات الخمس الماضية إلى البلاد.

وقد ثار غضب جمعية مصارف لبنان ورفضت هذا النهج، وتعتقد البنوك المملوكة تقليديا في الغالب للمسيحيين والمسلمين السنة أن ثمة برنامجا ممنهجا من جانب الحكومة التي يهيمن عليها حزب الله لإسقاطها.

وقال أبوسليمان "على الدولة أن تتحمل قسطا كبيرا لكن بالطريقة التي يسيرون بها العبء كله على البنوك".

والمجالات الثلاثة، التي يعتبرها كل المحللين والمسؤولين الذين يميلون للإصلاح، هي شركة كهرباء لبنان التابعة للدولة، والاتصالات والجمارك والموانئ، ومعاشات التقاعد وأجور العاملين في الدولة.

وبلغت خسائر شركة الكهرباء، وهي إقطاعية حزبية أكثر منها مرفق للكهرباء، مليارات الدولارات منذ الحرب. ومع ذلك فليس بإمكانها المحافظة على استمرار الإمدادات فتلك مهمة يتولاها أصحاب المصالح من مزودي المولدات الخاصة وموردي الوقود الذين لا تجرؤ أي حكومة على المساس بهم.

كميل أبوسليمان:

لبنان يريد إقناع الصندوق بخطة لا تطال المشاكل العميقة

وكذلك فإن الجمارك والموانئ والمنافذ الحدودية إقطاعيات حزبية موزعة لتحقيق المكاسب غير المشروعة بالتهرب من سداد رسوم الاستيراد.

كما تواصل أجور العاملين في القطاع العام تضخمها، حيث تستخدم كل الأحزاب دون استثناء هذا النظام في مكافأة أتباعها.

ويقول أبوسليمان إن الحكومة ليست بحاجة لانتظار الصندوق وبإمكانها البدء في تنفيذ الإصلاحات الآن.

غير أن الائتلاف الذي يهيمن عليه حزب الله ويدعم الحكومة يحجم أمام القطاعات الثلاثة ولاسيما تغيير الترتيبات الجمركية التي تمثل مصادر مهمة للإيرادات.

وقال مسؤول إن من المعلوم أن صندوق النقد يخشى أن يتحمل مسؤولية انهيار مالي يحمل علامة "صُنع في لبنان"، مضيفا أن الأمر يمثل "مجازفة بالسمعة" بالنسبة للصندوق إذا لم تكن الخطة تبدو منصفة ومتقنة.

ويتعرض حزب الله لضغوط من أنصاره الشيعة الفقراء الذين تضرروا بشدة من فقدان الآلاف من وظائف القطاع الخاص ويواجهون فقدان المزيد في القطاع العام.

يضاف إلى ذلك ما يصفه وزير شيعي سابق بالضغوط الشديدة من جانب أثرياء اللبنانيين المغتربين لاسيما في غرب أفريقيا الذين أودعوا مبالغ كبيرة في بنوك لبنان وأصبح من المحتمل الآن أن يتحملوا خسائر.

وقال الوزير السابق إن هؤلاء اللبنانيين المغتربين يقولون "دعمناكم والآن تخنقوننا" بينما "حزب الله يشعر بوطأة التصرف كدرع لفساد حلفائه في الحكومة".

في تقاطع نيران الأزمة

المغرب يترقب بداية جديدة لعهد تدفق الاستثمارات الأجنبية

إصرار على تحويل أزمة الوباء إلى فرص تنافسية تدعم مناخ الأعمال

تلقى مناخ الأعمال المغربي شهادة ثقة جديدة من المستثمرين الأجانب بفضل الاستقرار السياسي والاجتماعي، الذي يشكل حجر الزاوية في القفزات المتتالية لتدفق رؤوس الأموال الخارجية خلال الأعوام الأخيرة، وسط إصرار من الحكومة على تحويل أزمة الوباء إلى فرص تنافسية تحصّن الاقتصاد من الصدمات.

محمد ماموني العلوي
صحافي مغربي

الرباط - عزّز المغرب موقعه بين الأسواق التنافسية باختياره وجهة تنافسية جذابة ومثيرة للاهتمام بفضل مناخ الأعمال المستقر رغم جائحة كورونا، الأمر الذي يحفّز خطواته على تدشين عهد جديد من تدفق الاستثمارات الأجنبية.

وصنفت أوكسفود بزنس المغرب وجهة مهمة بالنسبة للشركات الصناعية الأوروبية التي تسعى إلى تكوين قاعدة إنتاج خارجية، ما من شأنه تمتين الشراكات بينه وبين الأسواق الأوروبية الباحثة عن قنوات استثمار أفريقية.

وأشارت المجموعة في تقرير حول "الأسواق التنافسية العالمية" إلى أن المغرب استطاع مواجهة الأزمتين الصحية والاقتصادية العالمية الراهنة، إذ دعم قدرته الصناعية بإنتاج المعدات الطبية المطلوبة ووسائل الوقاية كالأقنعة، التي تم تصديرها للخارج.

وقال هشام بودراع، المدير العام بالنيابة للوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات إن بلاده تمكنت "من الحفاظ على أنشطة التصدير نحو دول الجوار خلال فترة الإغلاق، فضلاً عن حفاظها على عمليات التشغيل في القطاعات الرئيسية مثل الصناعات الغذائية والنسيج وصناعة السيارات".

وتعتمد حكومات العالم استراتيجيات متعددة استعدادا لمواجهة الجائحة مستقبلا، وسيستمر الطلب العالمي على المنتجات الطبية في المدى المتوسط على الأقل، ما سيخلق فرصا جديدة لشركات التصنيع المغربية.

ويرى البعض أنه مع تراجع النشاط في العديد من الأسواق الناشئة ومن بينها الصين، بسبب الوباء، فإن الرباط بإمكانها دعم حظوظها الصناعية، لاستقبال طلبيات واستثمارات في مجال التصنيع الطبي.

ويؤكد الأمين العام للغرفة التجارية الإيطالية بالمغرب، أليساندرو بينازي، أن رد فعل السلطات المغربية كان سريعًا لمواجهة تفشي الفايروس.

وأشار في تصريحات صحافية إلى أن روما قررت دعم شركاتها بما في ذلك العاملة بالمغرب بنحو 716 مليون دولار لمواجهة تداعيات الأزمة الاقتصادية الناجمة عن الوباء.

وأرغم الفايروس معدلات النمو في معظم البلدان على الانخفاض بما في ذلك الولايات المتحدة والصين، أكبر قوتين اقتصاديتين في العالم

ويشير الخبير في معهد استراتيجية الأمن القومي بكوريا الجنوبية سو هيونغ لي إلى ثلاث ظواهر رئيسية ستظهر بعد الوباء وتشمل تعزيز الاستقلال الذاتي للبلدان منها المغرب، وزيادة الاعتماد على الذات، والاعتراف المشترك للمجتمع الدولي بضرورة التعاون الدولي من خلال نظام متعدد الأطراف.

ويقول الخبير الاقتصادي الأميركي هينه دينه، إن المغرب أمامه فرصة فريدة للاستفادة من التباطؤ الاقتصادي العالمي من أجل التموقع بين البلدان المنتجة للسلع المصنعة، لاسيما المعدات الطبية.

وأوضح الباحث في مركز أبحاث سياسات الجنوب الجديد أن ذلك ممكن بالنظر إلى الاضطراب الحاصل في سلاسل التوريد عبر العالم في خضم جائحة كورونا.

كمامات بأياد مغربية

وتؤكد أوكسفود بزنس أن أزمة كورونا كانت لها تداعيات كبيرة على المواقع الاقتصادية العالمية، إذ دعت ثلاثة من بين أكبر أربعة اقتصادات في العالم إلى تشجيع الشركات علناً على تحويل عمليات التصنيع الخاصة بها خارج الصين كجزء من خطط تهدف إلى تنويع الصناعة العالمية، مما يمهد لظهور أسواق عالمية واعدة وتنافسية بديلة في غضون سنوات.

ويرى دينه أن "تكاليف الوباء على الاقتصاد، تبقى كبيرة"، لافتا إلى أن المغرب، وباعتباره بلدا مستوردا للطاقة، استفاد من انخفاض أسعار النفط.

ولكن أشار إلى أن التحويلات المالية والسياحة والنقل تعاني بسبب القيود المفروضة في مختلف بلدان العالم ومن اضطراب سلاسل التوريد.

وتوقع تقرير للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، أن ينخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي المغربي بنسبة 2 في المئة خلال هذا العام بسبب كورونا، مقابل انتعاشه في العام المقبل بنحو 4 في المئة.

وأشار البنك، في أحدث تقرير للتوقعات الاقتصادية الإقليمية، إلى أنه من الممكن أن يستعيد الاقتصاد منحاه التصاعدي بفضل النمو المتوقع للقطاعات غير الزراعية، وخاصة قطاع التعدين، إذ أن المغرب يعد ثاني أكبر منتج للفوسفات بعد الصين.

وعزا خبراء البنك هذا الانخفاض إلى التراجع الحاد في عائدات السياحة، والتداعيات الناتجة عن إجراءات احتواء انتشار الوباء، إلى جانب المحصول الضعيف المحتمل، والركود الذي تشهده الاقتصاديات الأوروبية، فضلا عن انخفاض أسعار السلع الأساسية.

وتعتقد الخبيرة الاقتصادية السلوفينية، ميمي بودكريجنيك، أن الرباط نجحت في تحويل أزمة الوباء إلى فرصة لتطوير صناعتها وتحفيز اقتصادها.

> مجموعة أوكسفود بزنس البريطانية تصنف المغرب أحد أبرز الوجهات التنافسية الجذابة والمثيرة للمستثمرين

وقالت إن "الحكومة المغربية جعل الأزمة الصحية فرصة اقتصادية لتعزيز مناخ الأعمال وتعبئة القطاع الصناعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي من المعدات الطبية في مواجهة الوباء".

وتمكّن المغرب من تعبئة مصانعه لإنتاج المعدات والمستلزمات الطبية تشمل الكمامات الوقائية والقفازات، حيث تم توجيه صناعة النسيج لإنتاج الملايين من الكمامات وتم تصدير جزء منها إلى فرنسا ودول أوروبية أخرى.